مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

كشمير المهجورة

راشد والي جانجوا

بغداد ـ عرصات الهندية - مجاور السفارة الصينية
hcrsiraq@yahoo.cpm
Www.hcrsiraq.net
+9647810234002

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

كشمير المهجورة

راشد والي جانجوا
محلل أمني وباحث دكتوراه
RWJANJ@HOTMAIL.COM
ترجمة : م. فاطمة رضا عطية
كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

22 أب 2023

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

كانت منطقة جامو وكشمير مسبقا تحت الاحتلال غير الشرعي للهند عندما جُردت في 5 أغسطس 2019 من حكمها الذاتي الممنوح لها بموجب المادة 370 من الدستور الهندي. تعتبر ولاية جامو وكشمير المحتلة بشكل غير قانوني هي منطقة متنازع عليها وفقًا للأمم المتحدة. وقد صدر قراران بهذا الشأن. دعا قرار مجلس الأمن رقم 39 إلى وقف إطلاق النار وإنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة لحل النزاع ، ووضع القرار 47 طرق إجراء استفتاء لتقرير وضع الولاية.

أخذت الهند القضية في البداية إلى الأمم المتحدة لتنطلق من احتمالات استفتاء عادل بشأن الولاية واستمرت في جر أقدامها حتى عام 1951 بذريعة ملتوية أو أخرى. في عام 1951 ، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 91 الذي أزال الضباب المحيط بالاعتراضات الهندية على قضايا التجريد من السلاح وحث كلا البلدين على اتخاذ خطوات للتخلص من السلاح من أجل تهيئة بيئة سلمية للاستفتاء. وضع القرار حداً لتكتيكات التأخير في الهند وأعطى توجيهًا واضحًا للتخلص من السلاح وفقًا للجدول الزمني المتفق عليه لإجراء الاستفتاء المطلوب في الولاية. ومع ذلك ، بحلول عام 1951 ، أقنعت الهند الراحل الشيخ عبد الله بقبول استقلالية محدودة للدولة المحتلة بالفعل من خلال المادة 370.

على مر السنين ، استمر الهنود في تقويض الحكم الذاتي المحدود للكشميريين وواصلوا اختبار صبرهم. ازداد الوضع سوءًا في أعقاب انتخابات عام 1987 المزورة ، مما أدى إلى الانتفاضة الكشميرية الشهيرة في عام 1989. وشهدت تسعينيات القرن العشرين الكفاح الكشميري الأصلي الكامل من أجل الاستقلال الذي جوبه بتكتيكات شديدة القسوة ، مما أدى إلى مقتل أكثر من 100000 كشميري منذ 1989. بلغ القمع الهندي ذروته في عام 2015 عندما أدت حكومة ائتلافية مؤلفة من حزب الشعب الديمقراطي وحزب بهاراتيا جاناتا اليمين الدستورية ، وبدأ الأخير في دفع أجندته الشائنة لضم كشمير الى الهند، و الذي أطلق العنان لعهد من الإرهاب لقمع الاحتجاجات في أعقاب القتل الوحشي للزعيم الكشميري برهان واني في عام 2016.

تم فرض قوانين صارمة مثل قانون السلامة العامة وقانون القوات الخاصة للقوات المسلحة وقانون الأنشطة غير القانونية (الوقاية) (UAPA) بوحشية ، مما أدى إلى مقتل 85 كشميريًا. انسحب حزب بهاراتيا جاناتا في نهاية المطاف من الائتلاف ، مما أدى إلى انهيار حكومة حزب الشعب الديمقراطي وفرض حكم الحاكم في عام 2018 ، والذي مهد الطريق للظلم النهائي في 5 أغسطس 2019 عندما ألغى البرلمان الهندي

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

بشكل غير قانوني المادة 370 من خلال قانون إعادة التنظيم في جامو وكشمير مجزئة بذلك جامو وكشمير الى اقليمين اتحاديين: لاداخ ، و جامو وكشمير ، مع جمعية تشريعية فقط لجامو وكشمير.

تم الاستناد إلى افتراض أن لاداخ كانت بالفعل في الجانب الهندي ، في حين احتاجت منطقة جامو ذات الأغلبية المسلمة ومنطقة كشمير إلى تغيير ديموغرافي لوضع ختم قانوني دائم على الضم غير القانوني لها. انتُقدت هذه الخطوة الزعيم الكشميري الموالي للهند ، فاروق عبد الله ، الذي أطلق على الهبوط في وضع الدولة في إقليم الاتحاد باعتباره اعتداء على الحقوق السياسية للكشميريين. استمرت حكومة حزب بهاراتيا جاناتا ، التي أوفت بوعد بيانها الانتخابي ، في تغيير الطابع الديموغرافي والسياسي للدولة من خلال استراتيجية ثلاثية الجوانب.

ان الهدف الأول لهذه الخطوة هو تغيير التوازن الديموغرافي عن طريق تقليص الأغلبية المسلمة من خلال توطين الهندوس ممن هم من خارج الدولة. تغير تعريف المقيمين الدائمين في الولاية من خلال إعادة تنظيم جامو وكشمير غير القانونية (التعديل) لعام 2023 وتكييف مشروع قوانين لقوانين الولاية ، ، مما سمح لأي شخص خارجي ان يعيش في كشمير المحتلة لمدة 15 عامًا وأي طالب يدرس هناك لمدة سبع سنوات بالحصول على شهادة محل إقامة الولاية. ثم تم إصدار أكثر من أربعة ملايين شهادة إقامة غير قانونية للمستوطنين غير الكشميريين منذ عام 2019 نتيجة لذلك.

اضافة الى ذلك ، يتم إجراء تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل صارخ لزيادة مقاعد الهندوس في الجمعية التشريعية لجامو وكشمير على ما يبدو لضمان اختيار رئيس وزراء هندوسي في المنطقة - وهي خطوة من المحتمل أن تحقق من صحة وتسرع بتهميش المجتمع الإسلامي في الدولة. أحدث مثال على الإضافات غير العادلة إلى مقاعد جمعية ولاية جامو و كشمير هو أن وادي كشمير الذي يبلغ عدد سكانه 6.8 مليون نسمة قد حصل على مقعد إضافي في حين حصل وادي جامو الذي يبلغ عدد سكانه 5.3 مليون على ستة مقاعد.

و على مستوى الدائرة الانتخابية ، يتم إنشاء دوائر انتخابية جديدة ذات أغلبية هندوسية مثل كشتوار التي يبلغ عدد سكانها 57279 نسمة ، في حين أن المناطق ذات الأغلبية المسلمة مثل سورانكوت التي يبلغ عدد سكانها 180 ألف نسمة لا تُمنح وضع الدائرة الانتخابية. تم بالفعل إدراج أكثر من مليوني شخص من غير الكشميريين في قوائم الناخبين فيما يبدو أنه محاولة لتزوير الانتخابات.

كما انتقدت رئيسة الوزراء السابقة محبوبة مفتي الدولة لتخصيصها أراضي لعدد يتألف من 199،550 شخصًا بذريعة مساعدة المشردين في حين تشير الأرقام الرسمية للمفتي إلى أن هناك 19047 شخصًا فقط بلا مأوى في الولاية بأكملها.

و قد عُرضت أراضي الدولة الثمينة للبيع من خلال سحب قانون إلغاء العقارات لعام 1959 ، الذي يسمح بشراء الأراضي الزراعية من قبل أصحابها غير المقيمين وحرمان الكشميريين من موارد أراضيهم. أيضًا ، يمكن الآن إعلان أي أرض منها كمنطقة استراتيجية ويحتلها الجيش الهندي للتدريب والعمليات الأخرى.

الهدف الثاني هو الإكراه الذي قُتل من خلاله 792 كشميريًا بينهم 16 امرأة ، و 15 ألفًا مسجونًا و 0.5 مليون عاطل عن العمل منذ أغسطس 2010. تم إنشاء رقم قياسي عالمي لأطول انقطاع للإنترنت من خلال الحفاظ على المنطقة بدون إنترنت لمدة 213 أسبوعًا في امتداد تسبب في خسارة 5.3 مليار دولار للاقتصاد المحلي، و تم أسر جميع القادة الكشميريين الرئيسيين مثل ميرويز فاروق وياسين مالك وشبير شاه ومسارات علم بات وآسيا أندرابي.

الهدف الثالث هو الاعتداء القانوني الذي يتم من خلاله تقنين إلغاء المادة 370. وقد تم الطعن في الإلغاء في المحكمة العليا الهندية ، لكن على الرغم من عدم شرعية القانون الواضحة ، الا انه لا يوجد بصيص امل. تم حل الجمعية التأسيسية لجامو وكشمير التي أوصت بالمادة 370 ، وبالتالي لا يمكن إلغاء المادة دون توصيتها. ومع ذلك ، من المرجح أن تستخدم الهند المحكمة العليا لإقرار ضمها غير القانوني.

في الحقيقة .. لقد أدار العالم ظهره للكشميريين الذين تُركوا وحدهم للتعامل مع الضغوطات والتعامل القسري الهندي.

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،2006-11-18 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

2405

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية